اشتراك ممثلي الفلسطينيين في مفاوضات السلام، ولكنه تجنب الاشارة الى المنظمة؛ في حين نص بيان البندقية على ضرورة اشتراك كل الاطراف المعنية، ويدخل ضمنها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.ولم تذكر المجموعة شيئاً عن المنظمة في بيان آذار (مارس) ١٩٨٤، وان كانت المجموعة عادت وذكّرت باشتراك المنظمة في اي مفاوضات للسلام، في بيان دبلن[٢٥].

ويلاحظ ان المجموعة لم تعترف، في بياناتها كافة، بأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

٤ ـ وعن الارض العربية المحتلة ومسألة الاستيطان الصهيوني، لم يتضمن بيان لندن أي اشارة الى هذا البعد، بينما اعتبر بيان البندقية ان المستوطنات الاسرائيلية تشكل عقبة خطيرة على طريق السلام، وان المجموعة تعتبر ان اي تعديلات في وضع السكان او الممتلكات في الاراضي العربية المحتلة هي عمل غير مشروع في ظل القانون الدولي. كما اشار بيان آذار (مارس) ١٩٨٤ الى ان الدول العشر تدعو الحكومة الاسرائيلية الى وضع حد لسياستها الخاصة باقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة. ولم تضف المجموعة جديداً في هذه المسألة.

٥ ـ وبينما لم يشر بيان لندن الى مسألة القدس، نجد ان بيان البندقية تضمن اعتراف دول المجموعة بالاهمية الخاصة لهذه المدينة لكل الاطراف المعنية، وانها لا تقبل بأي مبادرة خاصة تهدف الى تغيير وضع القدس، مما يعني رفض المجموعة لاعتبار القدس عاصمة اسرائيل[٢٦]. ولكن بيان آذار (مارس) ١٩٨٤ عاد فأهمل موضوع القدس، في الوقت الذي تعرضت المدينة لمخططات بالغة الخطورة، استهدفت الاماكن المقدسة، الاسلامية والمسيحية. وكان من الضروري الاشارة الى مسألة القدس بشكل محدد[٢٧].

٦ ـ وقد انفرد بيان آذار (مارس) ١٩٨٤ بتسجيل دول المجموعة لارادتها في تطوير اعمال المجموعة الاوروبية لمصلحة السكان في الاراضي المحتلة، وهو امر كان أثير في عمل لجان الحوار العربي ـ الاوروبي من قبل.

وبغض النظر عن حجم التباين في مواقف المجموعة، فانه يعترف بوجود محددات او مؤثرات، قد تكون من داخل او من خارج الاطار الذي تعمل فيه المجموعة. فبيان لندن أصدر قبل مبادرة الرئيس المصري، انور السادات، بزيارة القدس المحتلة في خريف ذلك العام؛ بينما جاء بيان البندقية وقد عزلت مصر عن العالم العربي وحدثت الازمة المعروفة في جامعة الدول العربية ودخول المنطقة في مرحلة عدم استقرار، ولو جزئي، بقيام الثورة الايرانية. اما بيان آذار (مارس) ١٩٨٤، فأُصدر وقد شل العمل العربي الجماعي والحوار العربي ـ الاوروبي، وتصاعدت درجة التوتر بين العملاقين في عهد رونالد ريغان، ودخلت منظمة التحرير الفلسطينية في طور أزمة جديدة من الازمات التي تجابهها منذ قامت.

وبكلام آخر، فان التحدث حول المبادرة الاوروبية يجب ان يؤخذ في ضوء مجموعة من الاعتبارات الذاتية (داخل المجموعة الاوروبية) والاقليمية (فلسطينياً وعربياً) والدولية (موقف القوتين العظميين من التحرك الاوروبي) وهذا هو موضوع المطالب التالية في هذا البحث.

تشير ادبيات ووثائق الحوار العربي ـ الاوروبي، خلال دورات انعقاده، الى هيمنة القضية الفلسطينية، بصفة خاصة، وقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بصفة عامة، على البعد السياسي للحوار، بينما لم تحتل القضايا الاخرى مكاناً يعتد به داخل الجلسات.

وقد كان الجانب العربي معنياً، بشكل خاص، بالحصول على دعم للمطالب العربية حول الارض المحتلة، والقضية الفلسطينية؛ وبقي الجانب الاوروبي غامضاً بالنسبة الى هذه المطالب والمسائل المتعلقة بها[٢٨].